التضخم في المملكة العربية السعودية

أسبابه .. واحتوائه

تقرير مقدم إلى مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة

إعداد
الدكتور/ خالد عبد الرحمن البسام
المستشار الاقتصادي بالغرفة التجارية الصناعية بجدة
إدارة المعلومات الاقتصادية

سبتمبر ٢٠٠٧م

المحتويات	رقم الصفحة
المقدمة	٣
التضخم في المملكة العربية السعودية	٣
ما هي الأسباب التي أدت إلى ظهور التضخم ؟	٦
الأسباب الداخلية في ظهور التضخم	٧
الأسباب الخارجية في ظهور التضخم	٩
ما هي الإجراءات التي يجب أن تتخذ لاحتواء التضخم ؟	١٠

التضخم في المملكة العربية السعودية
أسبابه .. واحتوائه
سبتمبر ٢٠٠٧م

- **المقدمة :**

الغرفة التجارية الصناعية بجده كهيئة وطنية تمثل رجال الأعمال يقلقلها بشدة ما تشهده المملكة العربية السعودية من ارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم)[1] ، لذلك فإن الغرفة تتابع عن قرب كافة التطورات في هذا المجال سعياً منها إلى تحديد أسباب هذا الارتفاع وتخفيض معدلاته (تخفيض معدلات التضخم) ، وإدراكا منها أن للتضخم أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية سلبية في الأمد القصير والطويل .

تعد ظاهرة التضخم من أبرز القضايا الاقتصادية التي حظيت باهتمام كافة المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على حد سواء نظراً لآثارها السلبية على مختلف الأصعدة ، هذا بالإضافة إلى أن معظم اقتصاديات الدول تواجه ضغوط تضخمية بين الحين والآخر ، لهذه الأسباب سلط الكثير من الضوء على هذه الظاهرة من خلال كثير من البحوث والدراسات التي سعت إلى تحديد مصادر (أسباب) التضخم ووضع السياسات والحلول المناسبة للسيطرة عليه وتخفيض معدلاته.

- **ظهور التضخم في المملكة العربية السعودية ١٩٧٥م :**

أصبح التضخم مشكلة رئيسية في المملكة العربية السعودية خلال عقد السبعينات مهدداً لمستوى معيشة المواطنين حيث بلغ التضخم أعلى مستوياته في عام ١٩٧٥م إلى نسبة (٣٤,٤%) . **أن سبب ذلك يعود بسبب رئيسي إلى عدم مواكبة العرض الكلي للنمو الكبير بالطلب الكلي للاقتصاد السعودي والزيادة الملحوظة بالأجور والرواتب وكذلك النمو الكبير بعرض النقود (التوسع النقدي)** . ومن أجل السيطرة على التضخم وتخفيض معدلاته قامت الحكومة بعدة إجراءات منها على سبيل المثال :

١. إزالة عدد من الضرائب وتخفيض أخرى ، مثل إلغاء ضريبة الطرق والضريبة على مشتقات البترول ، كما أن عدداً من الرسوم الجمركية على السلع المستوردة تم إلغاؤها وتخفيض البعض الآخر منها إلى مستويات متدنية .

---

[1] التضخم : هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار ، يقاس التضخم باستخدام الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وعلى هذا الأساس فإن معنى التضخم يعني التغير في الرقم القياسي لتكلفة المعيشة .

٢. كما قامت الحكومة أيضا بتخفيض تعرفة الكهرباء من ٢٠ هللة إلى ١٤ هللة للكيلو وات وفي ١٩ أغسطس ١٩٧٤م قامت بتخفيض تعرفه الكهرباء مرة أخرى إلى ٧ هللة للكيلووات للاستخدام الأهلي و ٥ هللة للمستخدم الصناعي .

٣. ومن الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الحكومة السعودية قيامها بدعم بعض السلع الضرورية مثل الحليب ومشتقاته والأدوية .

٤. وأخيراً قامت السعودية برفع قيمة الريال بالنسبة للدولار. من ٣,٧٦٦ريال للدولار في عام ١٩٧٣م إلى ٣,٥١٧ريال للدولار عام ١٩٧٥ م .

كل هذه الإجراءات مجتمعة ساهمت في انحسار الضغوط التضخمية حيث انخفض معدل التضخم من ٣٤,٤% في عام ١٩٧٥م إلى ٣,٦% في عام ١٩٨٠م بلغ التضخم مستويات متدنية جدا خلال الفترة من عام١٩٨٤م حتى العام ١٩٨٩.

كما أن من الأسباب التي أدت إلى انحسار التضخم يعود إلى الانخفاض الملحوظ في الإنفاق الحكومي خلال تلك الفترة ، هذا الانخفاض في الإنفاق الحكومي أدى إلى حدوث ركود في النشاط الاقتصادي و انخفاض في حجم السيولة المحلية (عرض النقود ٣ ن). كما أن ارتفاع سعر صرف الريال أمام معظم العملات الرئيسية أدى إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة مما ساهم في تدني معدلات التضخم بشكل ملحوظ .

- **عودة التضخم مرة أخرى :**

عادت الضغوط التضخمية في الظهور في بداية التسعينات حيث بلغ معدل التضخم ٤,٧٠% في عام ١٩٩١ ، يعزى السبب الرئيسي لهذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى الزيادة الملحوظة في الإنفاق الحكومي خلال وبعد أزمة الخليج الثانية ثم انحسرت بعد ذلك الضغوط التضخمية بشكل ملحوظ ولفترة طويلة .

ثم عاد التضخم في الظهور حديثاً بعد ما يربو على أكثر من عقد ولم تشهد مستويات الأسعار تحركاً يذكر ، حيث بلغ معدل التضخم ٢,٩% في ديسمبر ٢٠٠٦ م ، مرتفعاً من مستوى ١,٢% في ديسمبر ٢٠٠٥م ومستوى ٠,٦% في ديسمبر ٢٠٠٤ ، أما في عام ٢٠٠٧م فإن شهر يناير شهد ارتفاع ملحوظاً في معدل التضخم حيث بلغ ٣,٦% .

يمثل الجدول رقم (١) تفاصيل أكثر حول أداء المجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي لتكاليف المعيشة(الرقم القياسي العام). يشير الجدول رقم (١) أن مجموعتان ضمن الرقم القياسي لتكاليف يشكلان المصدر الرئيسي وراء التضخم لعام ٢٠٠٦م وهما : الأطعمة والمشروبات والسلع والخدمات الأخرى . وهذا بالإضافة إلى أن هناك مصدر أخر أخذ في الارتفاع هو مجموعة الترميم والإيجار والوقود والمياه . بلغ معدل التضخم في الأطعمة والمشروبات ٧,٧% في ديسمبر عام ٢٠٠٦م مقارنة بـ٣%في ديسمبر عام ٢٠٠٥م . ارتفع

التضخم في مجموعة السلع والخدمات الأخرى في عام ٢٠٠٦م بشكل واضح. حيث وصل معدل الضخم لهذه المجموعة أعلى مستوى له في مايو مسجلاً ١٠,٣% مقارنة بـ٢,٢% في مايو عام ٢٠٠٥م .

أما فيما يتعلق في مجموعة الترميم والإيجار والوقود والمياه والتي هي أحد أهم مكونات الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ، أشار الجدول رقم (١) إلى ارتفع معدلات التضخم لهذه المجموعة وبالذات خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٦م.

جدول رقم (١)
معدلات التضخم باستخدام الرقم القياسي لتكاليف المعيشة والمجموعات المكونة له

الفترة	الأطعمة والمشروبات	الترميم والإيجار والوقود والمياه	الأثاث المنزلي	السلع والخدمات الأخرى	الرقم القياسي العام
يناير ٢٠٠٥	٣,٨	١,٠	-٠,٤	١,٨	٠,٨
فبراير	٢,٩	١,٠	-٠,٥	١,٧	٠,٥
مارس	٢,٥	١,٠	٠,٣	٢,٢	٠,٦
ابريل	٢,١	-٠,٨	٠,٣	٢,٦	٠,٢
مايو	٢,٢	-٠,٣	٠,٤	٢,٢	٠,٣
يونيو	٢,٨	-٠,٣	٠,٧	١,٧	٠,٣
أغسطس	٢,٥	٠	٠,٧	١,٧	٠,٤
سبتمبر	٢,٨	٠	١,٠	٢,٦	٠,٨
أكتوبر	٣,٦	-١,٢	١,١	٣,٣	١,٠
نوفمبر	٤,١	-١,٤	٠,٦	٣,٣	١,١
ديسمبر	٤,٢	-١,٤	٠,٥	٣,٣	١,٢
يناير ٢٠٠٦	٣,٩	-١,٠	٠,٤	٤,٠	١,٥
فبراير	٤,٢	-١,١	٠,٥	٤,١	١,٦
مارس	٥,٣	-٠,٦	-٠,٢	٥,٤	٢,٣
ابريل	٥,٠	١,١	٠	٥,٥	٢,٤
مايو	٤,٧	٠,٧	-٠,٢	١٠,٣	٢,٢
يونيو	٤,٦	١,٢	-٠,٢	١٠,٢	٢,١
يوليو	٤,٩	١,٣	٠,١	٩,٧	٢,٢
أغسطس	٥.	١,١	-٠,٢	٩,٦	٢,٢
سبتمبر	٦,٣	١,٣	-٠,٣	٨,٤	٢,٥
أكتوبر	٦,٥	١,٨	١,٤	٨,٦	٥,٧
نوفمبر	٦,٨	٢,٣	١,١	٨,٦	٢,٨
ديسمبر	٧,٧	٣,١	١,١	٨,٦	٢,٩

- **المصدر مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات ٢٠٠٦م .**

- **ما هي الأسباب التي أدت إلى ظهور التضخم؟**

أجمعت معظم الدراسات التطبيقية للتضخم في العديد من الدول ومنها المملكة العربية السعودية أن هناك أسباب (عوامل) داخلية وأخرى خارجية تساهم مجتمعة في خلق الضغوط ، ولكن قبل أن نتطرق إلى الأسباب التي أدت إلى حدوث الضغوط التضخمية في الآونة الأخيرة لابد من إلقاء الضوء على بعض الأمور الهامة المتعلقة بالاقتصاد السعودي والتي قد تساعدنا في تحديد هذه الأسباب .

المملكة العربية السعودية ذات اقتصاد مفتوح حيث لا توجد فيه ضغوط تذكر على حركة السلع والأموال ، كما أن القاعدة الإنتاجية المحلية لهذا الاقتصاد محدودة ومع تنامي الطلب على السلع المستوردة يجعل من المملكة العربية السعودية عرضة للتضخم المستورد .

الاقتصاد السعودي يعتمد في نموه إلى حد كبير على نمو القطاع البترولي هذا بالإضافة إلا أن الإيرادات البترولية لا تزال تشكل نسبة كبيرة في إجمالي الإيرادات الحكومية على الرغم من النمو الملحوظ للإيرادات الحكومية الأخرى خلال العقدين الماضيين هذا بدوره يؤدي إلى التقليل من فاعلية السياسة المالية في تأثيرها على النشاط الاقتصادي والتضخم ، يعتبر الإنفاق الحكومي في الوقت الحاضر الأداة الرئيسية والفعالة المتوفرة لدى صانعي السياسة المالية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن نمو الإنفاق الحكومي يعتبر أحد أهم مصادر نمو السيولة المحلية في المملكة العربية السعودية . أثبتت معظم الدراسات التطبيقية عن التضخم في المملكة العربية السعودية أن نمو السيولة المحلية المضطرد يؤدي حتماً إلى ارتفاع معدلات التضخم (جدول رقم ٢) .

إن نمو معدلات السيولة المتسارع في الآونة الأخيرة ساهم بدون شك في خلق الضغوط التضخمية الحالية في المملكة العربية السعودية ، من المفيد أن نشير هنا أن للسلطة النقدية متمثلة بمؤسسة النقد العربي السعودي سيطرة محددة على السيولة المحلية (عرض النقود ٣ن) وبالتالي فأن سيطرتها على التضخم تكاد أن تكون محدودة أيضا . ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى أن السلطة النقدية ليس في حوزتها أداتين نقديتين هامتين هما :

١. **عمليات السوق المفتوحة (Open Market Operations)** .

٢. **وسعر الخصم (Discount Window)** .

هذا بالإضافة إلى أن ربط الريال بالدولار يمثل قيداً كبير على مقدرة مؤسسه النقد في تغيير (رفع أو خفض) سعر الفائدة على الريال ، إذ يتعين على سعر الفائدة الأساسي على الريال المستخدم في السعودية (سعر إعادة الشراء) أن يقتفي بصورة لصيقة سعر الفائدة الأساسي الأمريكي (the Fed Fund Rate) .

لذلك نرى أنه عندما يرتفع أو ينخفض سعر الفائدة الأمريكي فإن سعر الفائدة الأساسي على الريال يتغير وفقاً لذلك ، فإذا تم رفع سعر الفائدة الأساسي على الريال بصورة كبيرة فوق

سعر الفائدة الأساسي الأمريكي تنشأ حينها فرصة لتحقيق أرباح دون تحمل مخاطر من خلال الاقتراض بالعملة ذات الفائدة الأقل والاستثمار في العملة ذات الفائدة الأعلى والعكس صحيح. ، عندما ينخفض سعر الفائدة الأساسي على الريال بصورة كبيرة عن سعر الفائدة الأساسي الأمريكي , فإن الكثير من السيولة المحلية للريال سوف يتم تحويلها إلى العملة ذات سعر الفائدة الأعلى في هذه الحالة الدولار من أجل أن تستثمر فيه (تربط كودائع بفائدة) .

في كلا الحالتين فأن حجم السيولة المحلية للريال سوف يتأثر بشكل ملحوظ لذلك يمكن القول أن مؤسسه النقد في المملكة ذات قدرة محدودة في التأثير على سعر الفائدة للريال وبالتالي على حجم السيولة المحلية .

جدول رقم (٢)
معدلات نمو الإنفاق الحكومي والقروض المصرفية للقطاع الخاص والسيولة المحلية
(عرض النقود م ن٣)

الفترة	معدلات نمو الإنفاق الحكومي %	معدلات نمو القروض المصرفية للقطاع الخاص %	معدلات نمو السيولة المحلية %
٢٠٠٠م	٢٨,٠	٤,٣	٤,٥
٢٠٠١م	٨,٤	٨,١	٦,٦
٢٠٠٢م	٨,٥	١٢,٣	١٤,٨
٢٠٠٣م	٣٦,٤	١٧,٢	٦,٩
٢٠٠٤م	١١,٩	٣٤,٥	١٨,٨
٢٠٠٥م	٢١,١	٣٦,٢	١١,٦
٢٠٠٦م	٢٠,٢	٩,٩	١٩,٣

- **المصدر : التقرير السنوي لمؤسسه النقد العربي السعودي لعام ٢٠٠٦م .**

ملاحظه : عرض النقود م ن (السيولة المحلية) = ودائع تحت الطلب + ودائع الآجل والادخار + أشباه النقود .

إن كل ما ذكرناه أعلاه نأمل أن يساعدنا في تسليط الضوء على أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور الضغوط التضخمية خلال السنتين الماضيتين والتي لا تزال تطل علينا ، وكما ذكرنا في البداية أن هناك أسباب (عوامل) داخلية وأخرى خارجية تساهم مجتمعة في ظهور التضخم من جديد في المملكة العربية السعودية **وهذه الأسباب يمكن إيجازها على النحو التالي :**

- **الأسباب الداخلية :**

١. شهد الطلب الكلي في الاقتصاد السعودي بكل مكوناته نمو متسارع خلال السنتين الماضيتين (انظر الجدول رقم ٣) حيث حقق الطلب الكلي في عام ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م معدلات نمو بلغت ١٣,٥% و ١٤,٥ على التوالي . هذا النمو المتسارع للطلب الكلي لم يواكبه نمو كافي في جانب العرض (العرض الكلي) للاقتصاد السعودي من الطبيعي أن يؤدي هذا الوضع إلى خلق ضغوط تضخميه نشهدها الآن .

٢. نمت السيولة المحلية (عرض النقود , ٣ن) نمو مضطرد خلال الثلاثة سنوات الماضية (انظر الجدول رقم ٢) ، هذا النمو المتسارع للسيولة المحلية ساهم في رفع معدلات التضخم خلال السنتين الماضيتين ، هذا النمو الكبير في حجم السيولة المحلية يعزى بشكل رئيسي إلى مصدرين هامين هما :

- **الإنفاق الحكومي .**
- **القروض المصرفية للقطاع الخاص .**

كلا هذين المصدرين نمى بوتيرة سريعة خلال الأربع سنوات الماضية (انظر الجدول رقم ٢) ، كان نمو الطلب على القروض المصرفية للقطاع الخاص في عام ٢٠٠٤م و ٢٠٠٥م هو المصدر الرئيسي لنمو السيولة المحلية ولكن بدأ نمو القروض المصرفية للقطاع الخاص بالتراخي خلال عام ٢٠٠٦م (انظر الجدول رقم ٢) رغم ذلك ارتفع نمو السيولة المحلية في عام ٢٠٠٦ حيث بلغ ١٩,٣% هذا يوحي بأن الإنفاق الحكومي أصبح المصدر الرئيسي لنمو السيولة المحلية .

٣. لا تتمتع أسواق الكثير من السلع سواءً أكانت مستوردة أو منتجه محلياً بدرجة كافية من المنافسة تساهم في استقرار الأسعار ، هناك القليل من مستوردين أو منتجين لسلع كثيرة وبذلك يمكن أن توصف طبيعة أسواق هذه السلع بما يسمى " احتكار القلة " ، كما أن نظام الوكالات يعتبر شكل من أشكال الاحتكار .

جدول رقم (٣)
معدلات نمو الطلب الكلي ومكوناته

الفترة	معدلات نمو الطلب الكلي%	معدلات نمو الاستهلاك النهائي%	معدلات نمو الاستهلاك الخاص%	معدلات نمو الاستهلاك الحكومي%	معدلات نمو إجمالي الاستثمار%	معدلات نمو الصادرات غير النفطية%
٢٠٠١م	١,٦	١,٤	٠,٦	٢,٧	٢٠,٠	٢٣,٧
٢٠٠٢م	١,٣	٠,٧	٠,٣	٢,٢٠	٧,٣	٥,٧
٢٠٠٣م	٨,٥	٥,٢	٣,٧	٧,٤	١٤,٦	٢٦,٩
٢٠٠٤م	٩,٩	٨,٤	٥,٨	١١,٩	٦,٨	٣٩,١
٢٠٠٥م	١٣,٥	١٣,٢	٧,٠	٢١,١	١٠,٧	٢٤,٦
٢٠٠٦م	١٤,٥	١٤	٨,١	٢٢,٠	١١,١	٢٣,١

المصدر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام ٢٠٠٦م .
ملاحظة : الطلب الكلي = الاستهلاك النهائي (الاستهلاك الخاص + الاستهلاك الحكومي) + أجمالي الاستثمار + أجمالي الصادرات غير النفطية .

- **الأسباب الخارجية :**

كما أشرنا سابقاً أن المملكة العربية السعودية ذات اقتصاد مفتوح حيث لا توجد فيه قيود تذكر على حركة السلع والأموال كما أن القاعدة الإنتاجية لهذا الاقتصاد محدودة هذا بالإضافة إلى تنامي الطلب على السلع المستوردة . كل ذلك يجعل المملكة العربية السعودية عرضة للتضخم المستورد . ينعكس التضخم المستورد على المستوى العام للأسعار في المملكة العربية السعودية من خلال :

١. اختارت المملكة العربية السعودية نظام سعر الصرف الثابت إذ ربطت الريال بالدولار الأمريكي , مما يترتب عليه أن أي ارتفاع أو انخفاض في قيمة (سعر الصرف) الدولار اتجاه العملات الرئيسية , يؤدي إلى تغير في قيمه الريال بالنسبة لهذه العملات الرئيسية في نفس الاتجاه . شهد الريال انخفاضات ملحوظة في قيمته (سعر صرف) اتجاه معظم العملات الرئيسية (انظر جدول رقم ٤) .

إن انخفاض قيمة الريال مقابل معظم عملات الدول الرئيسية التي تستورد منها المملكة ساهم في رفع معدلات التضخم المحلية خلال السنوات القليلة الماضية وقد يساهم أيضا في رفع معدلات التضخم هذا العام , من خلال ارتفاع أسعار السلع التي تستوردها . فمنذ نهاية عام ٢٠٠٥م حتى نهاية مارس ٢٠٠٧م تراجعت قيمه الريال بنسبه ١١% مقابل اليورو العملة التي تستخدمها اكبر مجموعة مصدرة إلى المملكة (انظر الجدول رقم ٤) , لنفس الفترة بنسبة ١٠% و ٤% على التوالي . وعلى الرغم من أن الدولار (وبالتالي الريال السعودي) ظل في مسار هابط لعدة أعوام مقابل العملات الرئيسية الأخرى يتنبأ كثير من المحللين باستمرار تراجع الدولار حتى تتمكن الولايات المتحدة من تضييق العجز في ميزانيتها الفدرالية وميزان حسابها الجاري مما يعني أن التضخم المستورد سيظل يشكل هاجساً للمملكة ، وأخيراً شهدت تكاليف الشحن وأقساط التأمين ارتفاعا خلال السنتين الماضيتين مما ساهم أيضاً في رفع تكلفة السلع التي تستوردها المملكة .

جدول رقم (٤)
سعر العملات الأجنبية الرئيسية مقابل الريال السعودي

الفترة	اليورو	الين	الجنيه الإسترليني
٢٠٠١	٣,٣,٤٠٠	٠,٠٣٠١	٥,٣٩٥٧
٢٠٠٢	٣,٥٦٣٣	٠,٠٣٢٤	٥,٦٥٦٤
٢٠٠٣	٤,٢٧١٦	٠,٠٣٤٨	٦,١٦٢٩
٢٠٠٤	٤,٦٧٤٠	٠,٠٣٣٩	٦,٨٦٨٩
٢٠٠٥	٤,٦٤٢٠	٠,٠٣٢٢	٦,٧٩٤٢
٢٠٠٦	٤,٧٣٦٢	٠,٠٣٢٥	٦,٩٤٨٦
٢٠٠٦ مارس	٤,٧٠١٩	٠,٠٣٢٨	٦,٧٨١٩
٢٠٠٧ مارس	٥,١٠٧١	٠,٠٣٣٨	٧,٤٨٧٤

المصدر : التقارير الشهرية لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام ٢٠٠٤م , ٢٠٠٥م , ٢٠٠٦م ، ٢٠٠٧م .

٢. ارتفاع التضخم في الدول التي تشكل واردات المملكة منها نسبة كبيرة من إجمالي وارداتها , مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان , يؤدي إلى رفع معدلات التضخم محلياً ، حيث بلغت معدلات التضخم في الاتحاد الأوروبي ٢,٣% في عام ٢٠٠٥م و ٢,٢ % في عام ٢٠٠٦م كما بلغت معدلات التضخم في الولايات المتحدة ٢,١% في عام ٢٠٠٥م و ٢,٢% في عام ٢٠٠٦م أما في اليابان فقد بلغت معدلات التضخم ٢,٢ % في عام ٢٠٠٥م و ٢,٢ في عام ٢٠٠٦م . يمكن القول أن معدلات التضخم هذه لا تشكل مصدر هام في خلق ضغوط تضخمية .

- **ما هي الإجراءات التي يجب أن تتخذ لاحتواء التضخم ؟**

١- خفض الإنفاق الحكومي الأمر الذي ينتج عنه تباطؤ النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى تراجع الطلب . كما أن خفض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى خفض معدلات السيولة كل ذلك سوف يؤدي إلى تخفيض المستوى العام للأسعار .

٢- أن تقوم مؤسسة النقد بالحد من قدرة البنوك على منح القروض (الحد من التوسع في الائتمان) مما يحد من تسارع نمو السيولة المحلية الأمر الذي يساعد على احتواء الضغوط التضخمية .

٣- رفع سعر صرف الريال مقابل الدولار قد يساهم في الأمد القصير والمتوسط على احتواء التضخم ، أو يمكن ربط الريال بسلة من عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين بنسب متفاوتة (تكون حسب حجم الواردات من هؤلاء الشركاء التجاريين) ، هذا يساعد على تحقيق استقرار في قيمة الريال .

٤- تخفيض الرسوم والتعرفة الجمركية التي تفرضها الموانئ السعودية على السلع المستوردة .

٥- التشجيع على زيادة حدة المنافسة في الكثير من أسواق السلع وبالذات الرئيسية منها .

٦- التشجيع على قيام جمعيات استهلاكية على إطار واسع ، تسعى هذه الجمعيات على كبح ارتفاع الأسعار وزيادة إطار المنافسة في أسواق السلع ، هذا لا يعني أن هذه الجمعيات لا تهدف إلى تحقيق أرباح .

٧- دعم بعض السلع سواء أكانت وسيطة أو نهائية (وبالذات الرئيسية منها) كما يمكن دعم بعض مواد الخام .

٨- إيجاد هيئة أو جمعية أو وكالة لحماية المستهلك تكون من أهم أهدافها مراقبة الأسعار ومعرفة أسباب ارتفاعها والمحاولة في إيجاد الحلول المناسبة لخفض الأسعار . كما يجب أن تعمل على مكافحة أي شكل من أشكال الاحتكار .

٩- يجب العمل على ترشيد السلوك الاستهلاكي لأفراد المجتمع السعودي .

١٠- التشجيع على الادخار في المجتمع السعودي من خلال وضع سياسات ادخارية فعالة ترفع من معدلات الادخار الأمر الذي يؤدي إلى خفض معدلات الاستهلاك .